دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	عمارة الواجهة المائية في الخليج : الفرص ، والقيود ، والاجتماعات المستقبلية
المصدر:	عالم الفكر
الناشر:	المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
المؤلف الرئيسي:	أردلان، نادر
مؤلفين آخرين:	أحمد، إبراهيم كامل(مترجم)
المجلد/العدد:	مج 27, ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1998
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	59 - 74
رقم MD:	216497
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	الجوانب الثقافية ، دول الخليج العربية ، دول مجلس التعاون الخليجي ، الجوانب الاجتماعية، الجوانب الاقتصادية ، التصميم المعماري ، العمارة الخليجية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/216497

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

عمارة الواجهة المائية في الخليج
الفرص، والقيود، والاجتماعات المستقبلية

بقلم: نادر أردلان *

ترجمة: إبراهيم كامل أحمد

تسلط هذه الدراسة الضوء على بعض الفرص الأساسية والقيود والاحتمالات المستقبلية لعمارة الواجهة المائية في منطقة الخليج، وستسعى للقيام بذلك من خلال توقع بعض الاتجاهات العالمية بخصوص قضايا وقوى هامة سيكون من اللازم التوافق معها من أجل عمارة ناجحة بيئياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً على المدى القصير والطويل. وستختتم الدراسة باستقصاء بصري موجز لدراسات حالة مختارة اعتمادا على التجربة التاريخية والحالية في منطقة الخليج.

* مصمم واستشاري معماري إيراني مقيم في الكويت.

الفرص

تقول التقديرات إن النسبة الأكبر من السكان في المناطق المختلفة من العالم ستعيش داخل نطاق خمسين كيلومتراً من الكتل المائية الكبرى (المحيطات والبحار والبحيرات) خلال الخمس وعشرين سنة القادمة. ولأن من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم البالغ الآن حوالي ٥,٥ بليون إلى ٨ بلايين خلال تلك الفترة، فهذا يعني أن القسط الأكبر من النمو الجديد في التنمية العمرانية سيحدث على الواجهات المائية للعالم، أو على مقربة منها. ومع أن المنطقة الساحلية تشمل فقط حوالي ثمانية في المئة من سطح الأرض، إلا أن ثلثي البشر سيعيشون عليها.

أما في الخليج، فإن التعداد الحالي لسكان دول مجلس التعاون الخليجي، والذي يبلغ حوالي ثلاثين مليون نسمة متوقع له أن يتضاعف خلال العقدين القادمين. ومعظم الإنماء المديني، والذي سيستوعب هذه الزيادة في السكان سيحدث داخل نطاق عشرة إلى خمسة عشر كيلومترا من المنطقة الساحلية، وستنشأ غالبية المرافق الحضرية العامة الجديدة للاستجمام والنشاط التجاري والترفيه على شواطىء الخليج نفسها. ومن المتوقع للثروات الاقتصادية العامة لهذه الدول أن تستمر، ولو أنها ستكون بمعدل أدنى قليلا عن ذي قبل.

وستصبح أراضي الواجهات المائية المتوافرة أكثر ندرة وأعلى سعراً، ولذا فإن أراضي الواجهة المائية التي سينشئها الإنسان ستغدو هي السائدة بصورة متزايدة، وسيحدث هذا باستصلاح الأراضي بحيث تمتد كتلة الأرض إلى داخل مناطق المياه، أو بكسح كتلة الأرض ومد المياه نحو الداخل، أوبالجمع بين الطريقتين. وقد كانت هذه الظاهرة هي النمط السائد في منطقة الخليج، كما سيتضح في موضع لاحق من هذه الدراسة.

والواقع أن هناك اتجاها قويا بالفعل الآن، في المدن ذات الواجهات المائية في أنحاء مختلفة من العالم، نحو تقليل استخدام الأرض في الأنشطة البحرية والصيد والصناعة والأغراض العسكرية والمنافع العامة مع زيادة لازمة لاستخدامها وتوظيفها في الأغراض التجارية وللسكن والاستجمام.

ومن الطبيعي أن يشجع هذاالتوجه نحو الاستخدام العام الأوسع للواجهات المائية على إنماء تجاري أكبر للواجهة المائية، لأن مركز ثقل سكان السوق سيتحول تجاه حافة الماء وبعيدا عن المراكز التجارية المزدحمة الواقعة داخل المدينة في الوقت الحاضر. وتماماً كما أفرغ الانجذاب نحو الضواحي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حواضر المدن إلى حد كبير، كذلك سوف تغدو الواجهات المائية، من خلال التغيرات المذهلة في وسائل النقل والمواصلات والاقتصاد

الصناعي والتكنولوجيا المعاصرة، عوامل الجذب السائدة في المستقبل. ذلك هو الحال من ميناء بوسطن إلى أرصفة لندن.

وستتضمن هذه الأنشطة الإنمائية تزاوجاً بين القطاعين العام والخاص من الناحية المالية والتنظيمية. كذلك ستشهد الاتجاهات المتغيرة في المجتمعات المحكومة مركزياً نحو خصخصة أو تحرير الاستثمار الاقتصادي للأراضي والمياه العامة، والتي يتم حاليا أخذها بعين الاعتبار أو تشجيعها من قبل الحكومات، زيادة كبيرة في شعبيتها وتعقدها. ولما كان الأمر في كثير من مشروعات الخصخصة يتطلب إعادة تسليم هذه المشروعات إلى الحكومة بعد فترة عشرين إلى ثلاثين سنة، لذا فإن هناك أسباباً ملحة لعقد اتفاقات مشتركة مدروسة بعناية توفق بين تعظيم العائد الخاص على الاستثمار والمصلحة العامة. وكحالة وثيقة الصلة بالموضوع فإن بلدان الخليج الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تمر بالفعل الآن بتجربة تدشين عملية الخصخصة، كما سنرى في مواضع تالية من هذه الدراسة.

لكن من بين الفرص التي يقدمها تعزيز الأفكار والمفاهيم الجديدة في المنجزات العلمية والفلسفية والجمالية، أيها المؤثر في الفكر المعماري؟ في العالم الغربي نحن نتحرك بخطى حثيثة من القرن العشرين - الذي يتميز في العمارة بالحداثة بصفة رئيسية ومؤخراً «بما بعد العصرية» - إلى القرن الحادي والعشرين حيث أصبحت تتوافر لدينا بالفعل لمحات من مشهد رحب جديد للفكر التصميمي المعماري. وقد وصف الأخير أحيانا على أنه «مابعد البنائية» وأحيانا أخرى على أنه «التفكيكية». ويتضح الفارق الإمكاني بين الأسلوبين الجماليين بجلاء كامل من خلال متحفين اكتمل إنشاؤهما حديثاً، وهما متحف «جتي» (Getty) متحف «جوجنهايم» Gug-genheim). فمتحف «جتى» الذي أنشأه ريتشارد مايرز في لوس أنجلوس يبدو كآخر الأعمال العظيمة «للباوهاوس الحديث» المبنية بالترافرتين*، في حين يعد إنجاز متحف «جوجنهايم» على يد فرانك جهري في «بيلبوا» بأسبانيا من خلال الجمع بين تصميم الحاسوب المتقدم وعملية الإنشاء، علامة أو بشيرا دالا بالمستقبل.

أما هنا في الخليج والشرق الأوسط، حيث منذ خمسين عاما فقط كانت العمارة التقليدية للمنطقة هي القاعدة، فإن تحدي فكر الألفية الجديدة للتصورات التقليدية للعالم الإسلامي ومفاهيمه التاريخية سوف يمثل فرصة واسعة للدخول في تكامل جديد بين كل من الوعي الاجتماعي والنتاج المعماري.

---

* حجر جيري.

القيود

مررت بالخزاف في ضحوة

يصوغ كوب الخمر من طينة

أوسعها دعًا فقالت له

هل أقفرت نفسك من رحمة

«رباعيات عمر الخيام»

لقد كانت «قمة الأرض» في «ريو» عام١٩٩٢م، ومؤتمر كيوتو البيئي في عام١٩٩٧م الذي كان تعزيزاً لها، أكبر لقائين على الإطلاق لزعماء العالم وعلماء الأرض. وقد لاحظوا أنه من أجل الوفاء بحاجة الزيادة الكبيرة في سكان العالم، والتي أشير إليها فيما سبق، فإن استهلاك العالم السنوي من الطاقة سيزيد بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ في المئة بحلول عام٢٠١٠.

وسيتم إنتاج ٩٠٪ من هذه الطاقة من الوقود الحفري (المستخرج من الأرض بالحفر)، ولهذا فإن من المحتمل أن انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون (CO^2) ستزيد بنسبة موازية، وهو ما سيسفر حتما عن ارتفاع حرارة كوكب الأرض، ويترتب عليه بالضرورة ارتفاع في مستويات سطح البحر. وانتهت هيئة المستشارين بين الحكومات لشئون تغير المناخ (IPCG) - والتي ترعاها الأمم المتحدة، وبناء على بيانات تاريخية وتوقعات صيغت على نماذج الحاسوب في الولايات المتحدة وأوروبا - إلى أنه لو استمرت الاتجاهات الحالية على مدى السنوات الخمسين القادمة فإن كوكب الأرض يمكن أن يسجل ارتفاعا في درجات الحرارة يتراوح مابين ٣ و٥ درجات مئوية، وهي درجات حرارة أعلى من أي درجات عرفتها الأرض على مدى ١٦٠,٠٠٠ سنة مضت، وقد ينتج عن هذا التسخين للأرض ارتفاع كبير يقدر بمتر واحد في مستويات البحر بحلول منتصف القرن القادم.

وعلى الرغم من أن مفهوم ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض قد شهد مناقشات ساخنة، ولأن القليل جدا من التقدم في الإجراءات الوقائية قد أحرز بالفعل منذ توقيع معاهدة تغير المناخ في عام ١٩٩٢، ونتيجة لأن الاتفاقيات الحديثة لعام١٩٩٧ لم يتم التصديق عليها بعد من الدول الكبرى في العالم، فإنه سيكون افتراضاً مأموناً أن نقول إن هذا الارتفاع المتوقع في مستوى البحر

والتصحر المتزايد في العالم سيحدثان بشكل ما، وسيضع هذا بلايين من دولارات العالم متمثلة في البنية التحتية والمباني في حالة غير مقبولة وغير صالحة للاستخدام، وسيكون للمشاكل المرتبطة بالبيئة والصحة العامة والرفاهية الاجتماعية شأن خطير.

وفي تلك المسألة يلزم أيضا وضع الاحتياطات والضوابط البيئية في الموضع الصحيح لحماية الحياة البرية والبحرية الهشة والحيوية، والتي تعتمد على الإنتاجية الإحيائية للمناطق الساحلية. فالأراضي الرطبة والشعب المرجانية، على وجه الخصوص، تجف ويتم تدميرها بسبب الإنماء المديني. وفي النهاية فإن الحياة ذاتها على النظم البيئية القابلة للاستمرار، والتنوع الأحيائي الذي يدعمها. ومن ثم فإن حماية المناطق الساحلية تسير جنبا إلى جنب مع الإنماء الساحلي يدا بيد من أجل تحقيق وصون نمو قابل للاستمرار.

وفي حالة الخليج نفسه بمياهه الضحلة عالية الملوحة، ومختنقه الضيق عند مضيق همز، فقد ابتلي بالتلوث من حركة المرور الكثيفة لناقلات البترول وبقع الزيت الضخمة من جراء حرب الخليج الأخيرة. ولأن النمو السكاني يزيد من تفاقم المشكلة، فسوف يتعين عقد اتفاقيات بيئية إقليمية رئيسية، واتخاذ إجراءات تنفيذية لتفادي العواقب الوخيمة على سلسة الغذاء البحري وأنشطة (صيد الأسماك) والجمال الطبيعي للخط الساحلي.

وعموما سيكون هناك انتقال كبير في ديموغرافياتنا الاجتماعية الاقتصادية إلى واجهاتنا المائية، مع تغييرها لوظيفتها لتصبح مناطق أرفع مستوى طبقيا. وسوف تواجه صور وأساليب الحياة المهمة، مثل مرافىء قوارب الصيد والشواطىء المنعزلة، تحديا ومجابهة مع أصحاب الياقات البيضاء ومراكز الترفيه والتسلية. فالصورة التاريخية الأصيلة القديمة للخط الساحلي، وساحل السفر بالبحر تتعرض الآن لتحديات وعمليات تغيير لعناصرها، كذلك سيتواصل، على مستوى الفكر، دفع النظرة الشعبية التقليدية والمحافظة إلى العالم باتجاه رؤى مغايرة تماما للعالم. ومالم نتمكن من تحديد القيم والرؤى المشتركة، والدمج بحساسية عالية بين كل الأجزاء المختلفة للصورة، فإن القيد الأعظم خطر والذي يمكن أن يواجهنا في الخليج سيتمثل في عالم الغايات والمثل المتضاربة.

الاحتمالات المستقبلية

«يولد الفن من القيود ويموت من الحرية»

إيجور سترافنسكي

وفي مواجهة هذه التغيرات العميقة الأثر، فإن بإمكان بلدان الخليج نتيجة لوضعها البيئي والاقتصادي والاجتماعي الفريد أن تكون واحدة من أكثر المجتمعات إسهاما في صياغة استراتيجية التكيف الرئيسية في الألفية الجديدة. وفيما يتعلق بركيزة الاهتمام الرئيسية في هذه الدراسة فإن عمليات الإنماء في الواجهة المائية سيتعين أن تكون إبداعية للغاية ومتطورة في برمجتها لكي تستفيد لأقصى درجة من الفرص والقيود العديدة الكامنة، وعلى أنها ستمثل بشكل أو بآخر أحد الاتجاهات والموجات الرئيسية للمستقبل.

ولن يكون كافيا قصر استخدام حافة الماء على أنشطة التجزئة التجارية. فعمليات الإنماء مختلطة الاستخدام، والتي تجمع بين الأنشطة المتصلة بالبحر والتجزئة التجارية والترفيه والأغذية والمشروبات واستخدامات الاستجمام وتمضية أوقات الفراغ، سيتعين أن تدمج مع وظائف استخدام الأرض للأغراض السكنية والدينية والثقافية والتعليمية التي أحسن اختيار أماكنها. ولأنه ستكون هناك حاجة كبيرة لوصول وسائل النقل والمواصلات إلى تلك المواقع المنماة، فسيتوجب أن تدرس بعناية بالغة حركة المرور والنقل العام ومواقف الانتظار، وأن تؤطر أماكنها في تخطيطات حدائقية جمالية، وتجرى مكاملتها مع التخطيطات المدينية العامة للمناطق المجاورة.

كذلك سيتوجب على عمليات الإنماء أن تراعي حق الجمهور العام في الوصول إلى حافة الماء واستخدامها، وأن توفر مساحات كافية من الأرض تخصص للاستخدام العام والمجاني لأنشطة الترفيه والنزهة والأنشطة المتصلة بالبحر. ومع الطلب المتزايد في بلدان مجلس التعاون الخليجي على المياه الصالحة للشرب والمياه العذبة للزراعة وأعمال تخطيط وتزيين الحدائق، فإن الإمكانات المتعلقة بنظم الطاقة الشاملة والتي تجمع بين تحلية المياه وتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية والنظام المائي المبرد مركزيا، وإعادة استخدام تدفق مياه الصرف الصحي المعالجة يمكن أن تستكشف وتدرس بصورة أكثر إقداماً وإبداعاً، وإذا ما نظر إليها في سياق الحاجة إلى مستوطنات مدينية جديدة كلية، فإن نظم المرافق المتكاملة تلك يمكن أن تكون منتجة لنمط حضري جديد وراسخ حينما يتم إنشاء بنى تحتية أكثر دواماً. وسيتعين أن تصمم الإنشاءات والبنى التحتية الجديدة من أجل الزيادات القصوى في مستوى البحر والتغيرات المناخية. وعلى هذا

النحو فإن التحديات المعمارية والهندسية لعمليات الإنماء الجديدة للواجهة المائية قادرة على إنتاج موجة جديدة من التصميمات.

وسيتعين على الاستجابات المعمارية لتلك التحديات أن تكون حساسة ثقافيا للتنوع الكبير في المستخدمين والملاك. فسيكون هناك أولئك الذين ينشدون بيئة تقليدية وهوية معمارية ترتبط بالتراث التاريخي للمكان، بينما سيبحث آخرون عن تعبير أكثر معاصرة ومتسم بتقنية عالية. فما الذي يمكن أن يمثل عوامل توسط بين مناحي الفكر المتنوعة والمشروعة تلك؟ وكيف يمكن لأولئك الذين ينشدون أن يقيموا جسراً يصل بين قطبي الفكر المتباعدين تجنب ضحالة التصميم و«خلط» الأساليب؟ وكيف يمكن لاندماج ذي معنى وأصيل أن يحدث؟ أم أن الحل هو التعايش المستمر لاختلافات غير قابلة للتسوية؟

وربما تكمن الإجابات الممكنة في منبع كل من المفهومين. وعلى الرغم من أن سياق هذه الدراسة ليس المكان الملائم للتحليل المتعمق لهذه المسألة، فإن بعض المفاهيم الأساسية يمكن أن توحي بطرق مثيرة للاهتمام لاستكشافها.

تتميز النظرة التقليدية الإسلامية للعالم بمفهوم موحد للوجود، حيث لا انفصال بين ماهو مادي وماهو روحي. إنه عالم لم يقع فيه تاريخيا الحدث المعَلْمَن Secularizing للنهضة الأوروبية والتنوير، عالم لايزال سلطان العقل فيه على الأساليب الأخرى لفهم الواقع محل شك. ومن الناحية الفلسفية هناك في الفكر الإسلامي إحساس بتوحد لا ثغرة فيه بين البشر والكون والمطلق، وقد تجلى هذا النهج المميز في النظر إلى الحياة بعمق وروعة في الأدب الإسلامي. والأندلسي محيى الدين بن عربي، الذي عاش في القرن الثاني عشر الميلادي، هو واحد من أرفع المفكرين المبدعين مكانة في هذا المجال، والذي شرح باقتدار وعمق مفهوم «وحدة الوجود» في أعمال مثل «فصوص الحكم».

وقد بني مفهوم وحدة الوجود على المعرفة المتزامنة لمظهرين أساسيين للمطلق (الله) في تنزيهه وتشبيهه. ويذهب ابن عربي إلى أن مراتب الإدراك المتعددة لهذه المعرفة المتزامنة للمطلق ممكنة بالنسبة لنا، نحن البشر، اعتمادا على رياضتنا (تدريبنا) الروحية في كشف الحقيقة المطلقة. والتنزيه أو المعرفة المفارقة يمكن إدراكها عبر ملكة الخيال الإبداعي للإنسان وأداتها الرئيسية هي الحدس. وهذه الملكة، في حالة المعماري أو الفنان، يتعين تطويرها بوجه عام، لكنها تحتاج إلى أن يتم ربطها بالمستوى الجمالي الدنيوي المحض، والسمو بها من هذا المستوى إلى العوالم الروحية الأسمى للوعي.

أما «التشبيه» أو المعرفة القابلة للقياس فيمكن الوصول إليها بيسر أكبر من خلال الحواس الخمس للإنسان، وملكة العقل عنده. والعقل في حاجة للتعاون مع الخيال الحدسي كي ينتجا مفهوما متوازناً ومتناماً للحقيقة المطلقة. وفي ذلك كتب الدارس العظيم للفكر الإسلامي البروفيسور الراحل توشيهيكو إزوتسو يقول: «فقط بالجمع بين مفهومي التشبيه (العقل) والتنزيه (الحدس) بصورة متزامنة يمكن للمرء أن يحدث حالاً أو صيغة من «الالتباس المتزامن»، والتي تمسك حقاً بجوهر الحقيقة المطلقة».

إن «ما بعد البنائية» المفاهيم الغربية، والتي أبرز ملامحها الفلاسفة الفرنسيون المحدثون من أمثال «دريدا» ترجع - على نحو مثير للاهتمام - صدى الفكرة الرئيسية «للالتباس المتزامن»، والتي سبق أن أشار إليها الفكر الإسلامي. فمفهوم دريدا «للتباين» يتعامل مع اتجاهات مشابهة نوعاً فيما يتعلق بإدراك الحقيقة المطلقة. وقد أنتج تأثيرها على الفكر المعماري لمعماريين معاصرين من أمثال «زهاء حديد» و«برنارد تشومي» و«دانيل ليبسكند» تصميمات فراغية وبنائية جديدة تصبح فيها مادية البنى سريعة الزوال، ويحقق الفراغ سموا محوما. وبهذه الطريقة تصبح العمارة رمزا يدل على لا محدودية ما يمكن قياسه وتزامنية الجامد والحيّ. وباختصار فإن الهدف هو أن يتشرب المشاهد بالإحساس بالعجب المتعالي عبر تحول المادة والفراغ في الضوء.

وفي كل من هذين النهجين الفريدين بصورة مميزة، والمتعاليين رغم ذلك، فإن التحدي هو تحقيق تلك الحالة الخاصة جداً والصعبة للغاية من الوعي، التي يجب على الفنان/المعماري وفريق المشروع أن يبلغوها معا لكي يكونوا قادرين على أن يدركوا وأن يطرحوا تصميماً ابتكاريا وأصيلا حقا، ومنطوياً على صلاحية استخدام شاملة. ولقد كتب لوكور بيزييه أعظم معماريي القرن العشرين يقول:

«العمارة هي عمل يتعلق بالفن وظواهر تخص العواطف التي تقع خارج مسائل البناء وفيما ورائها. فالغرض من العمارة هو أن تحرك مشاعرنا. وتنشأ العاطفة المعمارية حين يكون للعمل رنين في داخلنا في تناغم وانسجام مع عالم من القوانين التي نطيعها ونعترف بها ونحترمها. إن العمارة في الأساس هي مسألة «تناغمات»، إنها إبداع خالص للروح».

نحو عمارة جديدة

ولا يقل عن ذلك أهمية فيما يتعلق بالموقف الجمالي/الفلسفي المناهج والاستراتيجيات المستخدمة في تنفيذ هذه المشروعات. وتعد فرق المستشارين المحترفين ذوي الخبرة والمتنوعي

التخصص والجذور المحلية القوية والوعي الثقافي المستنير - إضافة إلى الشبكات الدولية المتخصصة المعترف بها في مجالات المشروعات - عوامل أساسية من أجل توفير الخبرة والتمرس اللازمين للإشراف على - وتوجيه - إدارة المشروع، وتصميمه، وتنفيذه.

وتتضمن استراتيجيات الإدارة التي طبقت بنجاح: التوعية العامة فيما يتصل بفرص وقيود الإنماء، وبصفة خاصة إنماء الواجهة المائية، وإنشاء مجالس بلدية متحررة من التعقيدات، وسن القوانين لحماية البيئة، وهيئة حكومية مختصة بعمليات المراجعة والإقرار، واستخدام مواد وتقنيات قابلة للاستمرار، ودائرة تغذية مرتدة لآراء الجمهور العام ومجتمع المتخصصين حول النجاح والفشل النسبيين في عمليات الإنماء الجديدة للواجهة المائية.

«دراسات حالة» من الخليج

عمارة الخليج التقليدية

إذا ما نظر إليها كمنطقة مناخية حيوية متكاملة فإن دول الحافة الغربية لمنطقة الخليج تتميز بظروف مناخية متشابهة نسبياً وحارة للغاية، مع اختلاف في الرطوبة النسبية وفسيولوجية المناظر الطبيعية المميزة بالصحاري الرملية المسطحة. ومن الناحية الثقافية أيضا تتقاسم هذه الدول الكثير من الأشياء المشتركة بينها. فلغالبية السكان تراث عربي امتزج على مدى التاريخ بالتقاليد الإيرانية وتقاليد شبه القارة الهندية.

وقد مثلت مجتمعات هذه الدول من الوجهة التاريخية «توليفة» من ثقافات البحر الخاصة بالبحارة وبناة المراكب والصيادين والتجار وغواصي اللؤلؤ وثقافات البر الخاصة بالتجار والبدو. وحتى وقت قريب جداً فإن هذا التركيب السكاني التاريخي أنتج مستوطنات قامت على البحر، واتخذت مواقعها من جون الكويت في الشمال إلى مضيق هرمز في الجنوب. وعموما فقد أظهرت النماذج التقليدية للاستيطان وللأشكال المعمارية ومواد البناء خصائص متشابهة في تلك المجتمعات. وقد كان من الطبيعي أن ترتبط مواقع الاستيطان قرب الميناء بالخلجان والجون (الخلجان الصغيرة) والمرافىء التي تعززت بجهد الإنسان. كانت النماذج الحضرية مرتبطة عضويا بالميناء، كما نمت وتطورت من الميناء مروراً بمجلس الشيخ الحاكم، ثم إلى السوق المركزي المسقوف، وبمحاذاة اتجاه طرق التجارة البرية الرئيسية، أو باتجاه الوديان المحلية والواحات الداخلية. وفي أحوال كثيرة كانت المستوطنات تحميها أسوار المدينة التي تحتوي على بوابات تتجه إلى طرق السفر الرئيسية.

وفي حالة الكويت، فإن المدينة القديمة والمعروفة أصلا باسم «القرين» نشأت ونمت على موقع ساحلي مرتفع، متخذة موقعها على الساحل الجنوبي لجون (خليج) محمي، قريب من مصادر المياه الجوفية الطبيعية الصالحة للشرب، وقد بنيت ثلاثة أسوار للمدينة متعاقبة ومتراكزة (متحدة المركز) لتتسع للنمو الحضري. كان السور الأول يطوق مدينة منتصف القرن الثامن عشر والتي كانت مدينة لصيد اللؤلؤ ومركزا تجاريا حدوديا، بينما احتوى السور الثاني على مدينة أوائل القرن التاسع عشر والتي كانت مدينة ميناء عامرة بالنشاط الصاخب وبها سوق رئيسي هام. وقد استمر السور الثالث وثبت حتى منتصف القرن العشرين، ولاتزال أجزاء منه وبوابات باقية كآثار تاريخية حتى اليوم. كانت ثلاثة طرق برية رئيسية تلتقي في الكويت القديمة، وقد لعبت دوراً هاماً في تكوين شكل مدينتها. فإلى الغرب كان الطريق الذي يجتاز قرية الجهراء ويمضي إلى الأمام في اتجاه البصرة وحلب، أما في الجنوب فكان هناك طريق رئيسي يتصل بآبار المياه العذبة التي تتزود منها القوافل في حي يسمى «الشامية» والذي يؤدي بعد ذلك إلى طرق التجارة المتجهة إلى السعودية، أما الطريق الأخير فكان يقع إلى الجنوب الشرقي ويتصل بالمستوطنات الساحلية على طول الخليج.

كانت مدن الخليج مقسمة إلى أحياء سكنية مزدحمة مميزة عبر حدود عرقية وأسرية وممتدة. وقد تركزت الأحياء (والتي يشار إليها في الكويت بكلمة «الفرجان») حول مساجد الأسر والأسواق الملحية.

تميزت العمارة التقليدية لمدن الخليج بنزوع ثقافي قوي إلى الانطواء والخصوصية، وبالحاجة للأمن الشخصي والتكيف الضروري مع البيئة القاسية. ولقد انتجت هذه القوى عمارة الصحن (الحوش، الفناء) الظليل، والنظر إلى الداخل، والتي فيها تكون الحوائط سميكة وعازلة للحرارة مع أقل ما يمكن من الفتحات المغطاة بحجاب منخلي، مبنية من الطين أو القرميد أو المرجان أو الحجر الجيري المحلي باستخدام ملاط «الساروج» وتغطى باللبن أو بالجص الجبسي.

ولأن الأخشاب كان يمكن استيرادها بمراكب «الدهو» الشراعية التي كانت تحمل تجارة الهند وشرق إفريقيا، فإن الأسقف كانت تصنع من قوائم خشب المنجروف (خشب تشندل) والتي كانت أطوالها تحدد عرض الغرف من حيث البناء. وكانت تلك الأسقف تغطى بسعف النخل المتوفر بيسر وبالطين. أما النوافذ والأبواب الكبيرة المنقوشة والمصنوعة من خشب الساج الهندي فقد مثلت مظاهر أخرى لتجارة الأخشاب. وقد وفرت نظم التبريد ظروفا إضافية لراحة الإنسان وإن كانت محدودة، ومن تلك النظم أبراج الريح (البادجير) والتي كانت أكثر ظهورا في عمارة جنوب الخليج

في دبي والبحرين، و«ملاقف الهواء» والتي كان موقعها في مصد الجدران الخارجية، وكانت تستخدم أكثر وبصورة نموذجية في عمارة شمال الخليج في الكويت.

ومن المعتقد بصفة عامة أن النموذج المعماري السابق وصفه نشأ في الجانب الشرقي من الخليج في مدن الموانىء مثل بندر لانجه وبندر بوشهر وكونج، وأن هذا الأسلوب نقل إلى المستوطنات النامية لمدن الخليج الغربية بواسطة البنائين والحرفيين والتجار الفرس. وعموما فقد كان الموقع الشمالي لبندر بوشهر أقرب إلى التأثير على عمارة التجار القريبة في الكويت، بينما أدى القرب الكبير بندر لانجه وكونج من قطر والبحرين ودبي إلى التأثير بصورة أكبر في عمارة القرى فيها.

وحتى نظام الزخرفة الهندسية والنباتية في مدن الخليج، والذي تجلى في حجاب النوافذ وأسوار الأسطح والدرابزينات والأبواب، والذي كان يصنع من الخشب والجص وألواح الجص والرمل المقولب، يبدو أنه قد أتى من فارس ومن نقاشي الخشب في الهند حيث نشأ معظم الخشب المستخدم في أعمال البناء وبناء مراكب الدهو.

وتوجد أيضا نماذج معمارية أخرى أقل شيوعاً، تتضمن عمارة الحصن المبني بالحجر وهو من التقاليد النجدية للمنطقة الوسطى في السعودية، بالإضافة إلى أنماط البيت ذي الفناء المنسوبة إلى البصرة، ويظهر مجمع البهبهاني السكني في الكويت، والذي بني في أواخر الأربعينيات، الخصائص الواضحة لهذا النمط الأخير. أما الأكواخ المبنية من سعف النخل والمزودة بملاقف الهواء، والتي تعرف محليا في الإمارات بأسلوب البناء «باراستي» فهي واحدة من أكثر أساليب العمارة في الخليج شعبية وروعة.

وبالطبع فقد أصبحت التأثيرات المعمارية المستعمرية الأوروبية واضحة في القرن التاسع عشر، وبصفة أساسية في القرن العشرين، ولكن كان لها ابتداء تأثير في قصور الحكام وبيوت التجار الأثرياء والمباني المرتبطة بصفة خاصة بالوكالات المستعمرية في منطقة الخليج.

وفي الكويت، مثل كل من قصر السيف الذي بني للشيخ مبارك الكبير في عام١٩٠٧، ومقر الوكالة السياسية البريطانية، والمعروف حاليا باسم بيت ديسكون والمبنى عام١٩٠٤، تجاوزا بالغ التأثير لأطر عمارة الخليج التقليدية، وأدخلا الأساليب الأوروبية الجديدة إلى الكويت. وبرغم ذلك فإنهما كانا متوائمين بصورة حسنة بيئياً مع الظروف المحلية للمناخ وتقنية البناء والإطلالة على مياه الخليج.

وقد تميز هذا الإطلال على مياه الخليج أيضا بشكل معماري محلي هام، معروف في الكويت باسم «الدكة» وهي مقعد طويل منخفض مبني وملتصق بالجدار الخارجي للمبنى المواجه للبحر عند كل جانب من مجلس الرجال الرئيسي، وكانت - ولاتزال - تستخدم من قبل الرجال كمكان للقاءات غير الرسمية الخالية من الكلفة، في حين تتيح لهم إمعان النظر والتملي المتواصل أو العرضي في أفق الخليج. ولأنها تقع على الواجهة الشمالية للمباني فإنها تعد أيضا مكانا للظل المبرد المستمر.

وأخيرا فإن «المجلس» أو قاعة المقابلات الرسمية، وديوان الشيخ أو قاعة الاستقبال هما الملمحان المعماريان المركزيان للحياة الحضرية الخليجية. وقد ابتدأت هذه الأماكن الحكومية الرسمية للتجمع السياسي والاجتماعي للرجال عند مستوى «المجلس»، والذي عرف باسم قصر السيف في الكويت، ولكن مازالت تتكرر عند مستوى أصغر وهو «الديوانية» في معظم البيوت التقليدية حيث تعقد اللقاءات الاجتماعية للرجال. ويمكن القول ان النمط الحضري التقليدي والأشكال المعمارية التقليدية لمنطقة الخليج قد مثلت نمواً متجانسا لتكيف مرهف مع الطبيعة والثقافة. وتعد التصميمات الناتجة عنها واحدا من الأنماط الإقليمية للإبداع الثقافي الإنساني المثيرة للإعجاب والمنطوية على جمال وهوية متفردين.

عمارة الخليج الحالية

منذ الحرب العالمية الثانية غيرت الأنماط الحضرية والعمارة في منطقة الخليج بصورة مؤثرة وجذرية من تقاليدها السابقة، وقد حدث هذا التغيير في مراحل متمايزة ارتبطت بمستوى الدخل القومي المتزايد، وطبيعة التأثيرات الثقافية الدولية في هذه المجتمعات التقليدية.

وبصورة عامة فإنه يمكن تمييز أربعة أطر زمنية واضحة على امتداد هذه الفترة من التغيير. تمتد المرحلة الأولى من الفترة التي شهدت انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى الخمسينيات والستينيات. وتميز إعادة استثمار عائدات النفط في التوطين المديني (الحضري) لاستيعاب الزيادة السريعة والتغير الديموغرافي للسكان بانتقالهم من حافة الماء إلى الضواحي داخل البلد التحولات الرئيسية لتلك الفترة. وقد وفرت صناعة البناء المستعمرية الإنجليزية القوية لفترة ماقبل الحرب العالمية الثانية المهارات التقنية والمهنية اللازمة للتكيف مع هذه التحولات الرئيسية، وقام بأعمال التنفيذ - وبصورة رئيسية - مهنيون عرب مغتربون، والبنائون من منطقة الشرق الأوسط.

وكحالة في صميم الموضوع، فإن مدينة الكويت قد حققت شكلها وطرازها الأكثر تطوراً في الخمسينيات. ففي عام ١٩٥١ غيرت المدينة تماماً سلسلة من الخرائط المساحية لمنطقة الصيد في الكويت القديمة، والتي ارتبطت بالمخطط الرئيسي الأول للمدينة الذي وضعته مؤسسة مينوربيو وسبنسلي وماكفرلين البريطانية. وقد اجتاحت السياسات التجديدية الحضرية المتسمة بالإقدام والتالية لذلك المخطط المدينة القديمة، تاركة فقط هيكلا للمدينة التقليدية القديمة، في فترة لا تزيد عن عشر سنوات. وقد أنشئت أحياء سكنية كاملة متخذة موقعها على مياه الخليج، وتزامن مع ذلك إعادة إسكان الجمهور العام في ضواح داخلية جديدة في غضون جيل واحد. وقد نتج عن نشوء حي مركزي للأعمال والتجارة شبه غربي النمط تخدمه شبكة من الطرق الدائرية والشوارع قيام ضاحية رئيسية للمدنية خالية من المضمون الثقافي والاجتماعي وغير متوائمة بيئيا مع الوطأة المناخية القاسية للمكان.

كذلك حدث تحول حضري مماثل في المدن الخليجية الأخرى، ولكن ربما بصورة أقل تأثيرا، اعتمادا على الثروة الجديدة نسبيا، ولهذا ظلت الدوحة وقطر ودبي، ذات الثروة النفطية الأقل، محصنة إلى حد ما ضد هذا التحول، بينما اتخذت أبوظبي والبحرين موقعاً وسطاً.

وقد بدأت المرحلة الثانية من التحول مع الارتفاع المفاجىء لأسعار نفط الأوبك في عام ١٩٧٣. وشهدت هذه الفترة الحقبة البارزة لإسهامات المعماريين العالميين في بناء المؤسسات الجديدة لدول الخليج.

ففي الكويت صمم متخصصون اسكندنافيون مثل «جورن أوتزون» مبنى مجلس الأمة، وأبدع آل بيتيلاس مبنى وزارة الخارجية، كما صمم «في.بي.بي» و«بجورن وبجورن» أبراج مياه الكويت.

وقام «كنزوتانج» من اليابان مع ««كيه إى أو» بتصميم محطة مطار الكويت الجديد على شكل طائرة بوينج ٧٤٧، بينما قامت أسماء عالمية أقل شهرة بإنشاء مبان غريبة مفردة في الكويت ومدن خليجية أخرى. وفي ذلك الوقت قام مهنيو الخليج المحليون إلى جانب المهنيين المصريين والفلسطينيين واللبنانيين بدعم تنفيذ الأعمال الرئيسية، في حين كانوا يوفرون خدمات مماثلة للأماكن السكنية والمكتبية والتجارية الجديدة الأقل ضخامة في تلك المدن.

أما المرحلة الثالثة فقد بدأت مع التغيرات السياسية الهامة في الخليج والتي وضحت صورتها في الثمانينات، وقد شهدت هذه الفترة تمدينا أقاليميا وزيادات في النمو السكاني لثقافات عديدة من جنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية وإيران والعالم العربي. وخلال تلك الفترة أصبحت

الشركات الأمريكية أكثر اتصالا بالخليج، وتوقع المتخصصون والمهنيون العرب المحليون العائدون بعد تلقي تدريب غربي دوراً أكثر بروزاً في إنشاء المشروعات الجديدة. قامت المجموعة المعمارية المشتركة لجامعة كامبردج - ماساشوستس بتصميم مبنى الصندوق الكويتي للتنمية في الكويت بعد أن انتهت لتوها من عملها الناجح في العراق، وكذلك المركز الثقافي العربي ومكتبة في أبوظبي. وبنت «سوم» (SOM) البنك التجاري الوطني في جدة، وبنك الخليج المتحد في البحرين، وثلاثة مبانٍ ضخمة للبنوك في الكويت.

كما صممت «أى .إم. بيى» و«كيه. إى . أو» مجمعات الشقق السكنية الفاخرة على خليج الكويت، بينما قام الإنجليزي «جون بونينجتون» بالاشتراك مع «كيه. إى. أو» بتصميم مبنى بورصة الكويت والذي استلهم بشكل كبير من مبنى «فورد فاونديشن» للمعماري الأمريكي «كيفن روش». وخلال تلك الفترة، وبداية من عام١٩٨٢ قدمت مؤسسة «ساساكي أسوشيتس» الأمريكية لهندسة الحدائق والمنتزهات و«كيه. إى . أو» مع «غازي سلطان» مخطط رئيسي فريد لواحد وعشرين كيلومتراً من الواجهة المائية للكويت. وقد وضع مفهوم المخطط على أساس تصميم متجاوب بيئياً يوفر مرافق استجمامية متكاملة ومتصلة على طول المناطق الساحلية الرئيسية في المدينة، وقد وحد المشروع المنظر الطبيعي للساحل موفرا شواطىء محمية وأرصفة ممتدة داخل البحر لصيد السمك، ومراسي ونوادي ومطاعم وبنية تحتية مساندة. وتربط المنتزهات بين هذه الأنشطة موفرة مناطق للراحة حيث يمكن للجمهور العام مرة أخرى الوصول إلى مياه الخليج. وخلال الثمانينات قامت مؤسسة «كيه. إى . أو» بتنفيذ المرحلتين الأوليين من هذا المشروع.

وفي غضون تلك الفترة كان الطراز العالمي الحديث في العمارة قد أصبحت له جذور راسخة في دول الخليج. فنادراً ما توافر أي شاهد على أي هوية ثقافية محلية في المباني الجديدة التي بنيت في الخليج خلال ذلك العقد. ومما يدعو للأسف أن معظم البيئات الحضرية للخليج يعاد بناؤها بهذا الأسلوب «المسمى بالحديث» المطموس الهوية، وبمواد رخيصة توفرها صناعة تستهدف الربح السريع. على أن فترة التسعينات، على مستوى العالم، كانت فترة تغير بالغ الأهمية في المفاهيم فيما يتصل بفكر التصميم المعماري. فقد طرحت الحركة الحديثة للتصميمات العقيمة المتصلبة الشبيهة بالعلب محل النقاش والتساؤل من قبل صناع القرار، والجمهور العام، والمهنيين، وكان الوعي بأن التراث التاريخي لثقافاتنا يجب ألا ينسى، وألا يضيع في مقدمة الموضوعات المطروحة للنقاش.

وخلال تلك الفترة أنتجت برامج مثل «جائزة أغاخان للعمارة الإسلامية» ثروة من المطبوعات وحلقات البحث ووعيا حول هذا الموضوع في أوساط المهنيين الغربيين المتعاملين مع مشروعات الخليج، وعند بعض المهنيين المختصين في الخليج. على أن كل الحركات الفكرية تتطلب عقدا من الزمان أو نحو ذلك لكي تتبلور في عقول بلدان العالم الثالث، ومنها بلدان الخليج. ومن ثم لم يكن ممكنا إلا في المرحلة الرابعة للتسعينيات أن يحدث نقاش أكثر نضجا حول الحداثة والتراث.

على أنه، وكما سبق وأوضحنا في سياق مناقشتنا للموضوع، فإن فترة أواخر التسعينيات وبداية القرن الحادي والعشرين في الغرب ستتأثر على الأرجح بانحسار تيار «مابعد الحداثة» وصعود نظريات «مابعد البنائية» و«التفكيكية» في التصميم، في الوقت الذي ستتطلب فيه الأزمات البيئية للعالم تخطيطاً بيئيا واسع النطاق والتأثير. ويتطلب الأمر من صناع القرار في بلدان الخليج وعيا عميقا بهذه الاتجاهات الرئيسية ليتمكنوا من الإحاطة بهذه التغيرات الفعالة في المفاهيم. ومن ثم ستكون هناك حاجة لطرح «رؤى مشتركة» للمستقبل، إذا ما أريد للفرص الكبيرة وللقيود التي تواجه بلدان الخليج أن تعالج بنجاح.

خاتمة

ونخلص مما سبق إلى أن الاحتمالات المستقبلية لعمليات إنماء الواجهة المائية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بمنطقة الخليج مثيرة للاهتمام وحقيقية، فبوصفها بعضا من أغنى بلدان العالم، والضغوط السكانية فيها محدودة نسبيا، وفيها تنوع ديموغرافي، وموقعها يتميز على حد وصف «بكى فولر» بأنه مركز الثقل الجغرافي لسكان العالم، وهي تقع فضلا عن ذلك في سياق بيئي يتسم بدرجة قصوى من وطأة الإشعاع الشمسي، فإن على دول مجلس التعاون الخليجي أن تكون في موقع الريادة فيما يتعلق بإدراك مشاكلها الخاصة بالإنماء طويل المدى، وتحويلها إلى فرص حقيقية. فما هي إذاً رؤى الخليج لمدننا في القرن الحادي والعشرين وعمارتها وأساليب الحياة فيها، إن الإجابات والاستراتيجيات تبشر بإمكانية أن تكون مجددة للخطى من زاوية تنظيم المشروعات، ومن الناحية العلمية والمهنية والاجتماعية، ولكن هل ستتعامل أيضا بنفس الكفاية مع مسائل الهوية الجمالية والثقافية كتراث المنطقة.

إن قضية الهوية الثقافية تنطوي على أهمية بالغة لأنها تصل إحساسنا المتأصل باليقين الاجتماعي والشخصي، وبالطمأنينة الفكرية والسلام الداخلي فيما يتصل بمن نحن في الحقيقة وما الغرض من وجودنا. لقد كانت هذه القضية موضوع جدل كثير في العالم الإسلامي، ولكن

على مستوى سطحي من حيث الرؤية أو مستوى سياسي يتسم بالتعميم، وفي النادر القليل على مستوى فلسفي متعمق.

على أنه مهما اتسمت هذه النقاشات بالذكاء، فإن لب القضية الكامن لن يمكن الوصول إليه، في تصوري، طالما ظلت محصورة في وضع الإنسانية في إطار منظور ثقافي محدد أو آخر. إذ إن الأمر يستلزم أيضا أن تفهم من خلال بعد أكثر اتساعا وكونية.

والآن، ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين، وفي ظل القوى المحركة الجبارة «لعولمة الإنترنت» التي تغير عالمنا، والأزمات البيئية العالمية الحرجة التي على أمنا الأرض «جايا» أن تكافحها، فإن المسائل الجذرية يلزم أيضا أن تتعامل معها الإنسانية على مستوى أكثر توحداً وتساميا وارتباطا بوحدة مصير النوع الإنساني، وأن تتكامل، متخطية أيضا القيود الثقافية والتاريخية.

وكذلك فإن الأبعاد الأسطورية والكونية للعمارة، والتي تتجاوز أصول المكان والزمان تتطلب خيالنا الإبداعي وفهمنا وتكاملنا.

وربما أمكننا، من خلال البحث بصورة متزامنة عن جوهر لب وجهات نظر كل من العالم الشرقي والعالم الغربي كما يتم إدراكها في فجر الألفية الجديدة، أن نجد بذوراً مفاهيمية متسامية تربط وتصل بين الخاص والعام، وبين المملكة الأدنى للوجود الإنساني والملكوت الأعلى للمطلق.

وهنا في هذا المقام من عالم الخيال في اللاشعور الجمعي لكل البشرية، ربما غدونا على وعي بالمثل والإشارات والذكريات والرموز الأسطورية البدائية التي يتردد صداها عند كل الإنسانية.

إن الروح المبدعة تنشد التعبير المادي. وربما كانت المهمة الأساسية الملقاة على عاتقنا كمعماريين ومهندسين نعمل في هذه المنطقة هو أن نكون أدوات مكتملة النضج يمكن من خلالها أن يتجلى بحساسية التعبير عن وحدة كل الوجود، في إطار الخلفية الشعرية «لمنظور شرقي» لما هو في النهاية واقع، والفرص التي يتيحها موقعه الإقليمي الفريد.

«نحن الناي

وموسيقانا لك»

«مولانا جلال الدين الرومي - القرن الثالث عشر»